

التربية وبناء المجتمع الديمقراطي في ظل تحديات العولمة

د. البار عبد الحفيظ جامعة حمه لخضر الوادي - الجزائر

ملخص:

القول بأن العولمة التي تهدف إلى تحرير الأسواق يمكنها أن تحرر الإنسان، أصبح غير قابل للوثوق، بل الحقيقة أنها بقدر ما تحقق مكاسب تجارية هامة لا تشعر الفرد بالأمان، فالعالم في ظل العولمة وتكنولوجيات الاتصال الجديدة تحول إلى صور ومعلومات متاحة في كل زمان ومكان هذا التحول مازج بين الثقافات وقضى على الاختلاف والتنوع وخلق أشكالاً جديدة في تنمية العلاقات الاجتماعية والتربوية، وفي ظل هذا التغير طرحت مسألة تربية وتكوين الإنسان لجعله فاعلاً في مجتمع ديمقراطي ضمن هذه الحياة الجديدة .

الكلمات المفتاحية: العولمة، الديمقراطية، المجتمع الديمقراطي، تربية المعرفة، تربية العمل.

EDUCATION AND BUILDING A DEMOCRATIC SOCIETY IN LIGHT OF THE CHALLENGES OF GLIBALIZATION

Abstract :

Saying that globalization aimed at liberalism markets can free man, has become unreliable. That fact is that they realize commercial gains and that the individual does not feel safe. The word in the shadow of globalization is becoming available at all times and in all places, This transformation has stretched cultural diversity, Changed differences and created new forms of education. So I raised the issue of human education to make it effective in a democratic society in this new life.

Keywords: Globalization, Democracy, Democratic society, Knowledge education, Labor education.

مقدمة:

لا شك أن الإنسان لا يصبح إنساناً إلا بالتربية، ولا يكون أكثر مما تجعله هي⁽¹⁾، لأجل ذلك بحث الفلاسفة في المنطلقات الفكرية لرسم اتجاهات تربوية ملائمة لكل ما يحمله العصر من تغيرات متعاقبة فأنتهى بهم الأمر إلى الكتابة والتأليف في ميدان التربية، محددين لها موجهاتها الفكرية والفلسفية توجه حركتها أهدافاً ومحتوى وأساليباً، إذ يستحيل وجود فلسفة للتربية من غير وجود لفلسفة عامة تضع مسارها وتوضح جميع عناصرها⁽²⁾.

فما ألفه الفلاسفة في مجال التربية منذ الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة المعاصرة؛ يؤكد على أن فلسفة التربية الناجحة هي التي تبلور رؤية تربوية تساعد المربين على استخدام مناهج وطرق تعليمية تتلاءم والمتغيرات التي تحملها كل مرحلة ويفرضها كل عصر، فلا يمكن لأي فلسفة في التربية أن تتجح مالم تضع مواقفها تربوية تتلاءم وروحها الفكرية من جهة وتطرح اختيارات تربوية مميزة لأي مجتمع تراه.

والتربية اليوم ووفق المنظور الفلسفي المعاصر، تقوم على تنمية النشء وتكوينهم بالأدوات والوسائل الجديدة التي تمكنهم من إقامة علاقات إنسانية مبنية على الاحترام وحقوق الإنسان، علاقات اجتماعية وثقافية متوجهة نحو بناء المجتمع الديمقراطي، تلك الأدوات والوسائل متمثلة في المناهج التعليمية التي لا تنمي في النشء الملكات والقدرات فقط، بل تضمن التفاعل والتواصل ضمن الحياة الاجتماعية المشتركة تؤمن بقيم العدل والتنمية المستدامة ومنفتحة على كل ما يأتي به العصر من جديد في إطار مجتمع المعرفة وعصر المعلوماتية.

لكن ضمن متغيرات العصر الراهنة أصبحت أشكال الحياة معولمة وفي تطور لا يعرف الثبات إنه زمن العولمة الثقافية بأسطة نفوذها على سائر المجتمعات ولا مفر من ذلك، حيث تمازجت الثقافات وأفل زمن التنوع الذي يباعد بين الثقافات وتلاقحت الخصوصيات بينها، مما أدى بالمشتغلين بالميدان التربوي إلى البحث في طرق وأشكال جديدة لبناء علاقات تربوية جديدة ضمن هذا التحول الثقافي والاجتماعي الرهيب، وفي ظل ذلك طُرح النقاش حول بناء المجتمع الديمقراطي الجديد.

إشكالية البحث: كيف للتربية ضمن متغيرات عصر العولمة أن تنمي الحياة الديمقراطية الجديدة؟ ماهي أدواتها التي تمكنها من تنمية الإنسان لتجعله فاعلا ضمن المجتمع الديمقراطي؟

منهجية البحث: لقد أصبحت تربية الإنسان في إطار هذا التحول الذي يشهده العالم اليوم وتدفع به مخرجات العولمة والتكنولوجيا الحديثة، ذات راهنية جديدة تستدعي التعمق والتدقيق لأجل فهم تلك المتغيرات في سبيل بلورة خلفية فلسفية جديدة تنهل منها التربية وسائلها التي تجعلها قائمة ضمن الراهن تؤدي وظيفتها بما يسمح لها من تكوين الإنسان الفاعل والمؤمن بالقيم الإنسانية، ويحافظ على الحياة الديمقراطية.

لأجل ذلك استعنتُ بالمنهج التحليلي، طالما أنني أتوجه إلى النصوص التربوية والفلسفية بقراءتها وتحليل مكوناتها واستخراج أفكارها، كما اعتمدتُ على المنهج المقارن لأني رأيت مجال المقارنة متاحا حينما أتوجه إلى الرؤى المختلفة للتربية ضمن عصر العولمة والعصور السابقة، وأخذتُ بالمنهج النقدي فذلك من طبيعة أي دراسة فلسفية، فالنقد مفيدا خصوصا في سبيل بلورة رؤية ناجعة للتربية التي تحافظ على قيم الديمقراطية في المجتمع المعولم.

أدوات البحث: لم يكن البحث هذا -على الرغم من بساطة حجمه- ليظهر بالشكل الذي هو عليه في مباني كلماته وفي معاني أفكاره ; لولا تلك المراجع التي حوت مادته المعرفية ولعل أهمها: التربية والديمقراطية (أقطار عربية ومسلمة تتحاور) لمؤلفيه فتحي تريكي وآخرون، ونحو فلسفة تربية عربية لعبد الله عبد الدائم وغيرها من المراجع المثخنة بها هذه الدراسة.

أ- في مفهوم التربية:

التربية أكثر المفاهيم شيوعا في النسيج الثقافي للمجتمع الذي نعيش فيه، وعلى الرغم من تنوع استخدامه لكن يسهل على المرء إدراك دلالة مفهومه، كالقول، هذه تربية جيدة وتلك تربية سيئة، أو القول أن ذاك تلقى تربية علمية وهذا الرجل يربي أولاده تربية خلقية حسنة، وهذا بلا تربية، وفي تلك المعاني البسيطة التي تبلغ دلالاتها عامة الناس، تعني التربية الجهد الذي يبذله الآباء في رعاية أبنائهم.

غير أن هذا الوضوح في الاستخدام العام لكلمة التربية، يقابله التعقيد في استخداماتها العلمية وفي مستوى اشتقاقاتها اللغوية والاصطلاحية، ذلك أن التوظيف العلمي للكلمة يقتضي التدقيق ولا تقبل التشابه في المعاني، لذلك أدرك الفلاسفة عبر التاريخ، صعوبة ضبط مفهوم التربية ونذكر هنا "أرسطو" الذي أكد أن تحديد مفهوم التربية أصعب مما نتصور، وأنه من المجازفة أن نبقى على المفاهيم العامة دون ضبط دقيق لتصورها⁽³⁾، ولعل مرد ذلك، إلى أن مفهوم التربية يكاد أن يكون رؤية شخصية، يتنوع بتنوع الاتجاهات الفكرية والفلسفية لقائلها، لكن هذا لا يعفينا من تتبع مفهوم التربية في أصوله اللغوية والاصطلاحية، قبل تتبع التصورات الفلسفية المختلفة حول هذا المفهوم عبر التاريخ.

1- في الأصل اللغوي: يفتقد المفهوم اللغوي للتربية في اللغة العربية للخصوبة التي عرفها في اللغات الأجنبية، إذ نجد أنه ليس هناك تمايز بين التربية كفعل والتربية كفن، بينما يقابلها تمايزا جليا بينهما في اللغة الأجنبية على التوالي لفظي "Education" و "Pédagogie"⁽⁴⁾، ويعود ذلك إلى أن التربية في مفاهيمها وتصوراتها عرفت تطورا كبيرا في الفكر الغربي عبر التاريخ، بينما في الفكر العربي غاب البحث في ميدان التربية والتعليم على النحو الذي عرفه الفكر الغربي.

إذا كان لفظ التربية من ربا يربو، ونقول ربّ الضيعة أصلحها وأتمها⁽⁵⁾، والربوة دالة على المكان المرتفع وجاء في حديث الصدقة، أنها تربو في كفّ الرحمن حتى تكون أعظم من الجبال⁽⁶⁾، فإن معنى التربية في أغلب المعاجم العربية يتمحور حول ثلاثة أصول، النمو والزيادة والإصلاح فذلك الأمر في المعاجم الأجنبية، لكن بدأ المربون الأوائل باستخدام اللفظ (Education) للدلالة على تربية الحيوان والنبات مع "شيشرون" "Cicéron" و"بلين" "Plin" فكانوا وفيما بعد بدأت هذه الكلمة تعطي دلالات سيكولوجية وتربوية وثقافية، وأصبحت كلمة (Education) تعني إعداد الطفل إعدادا ذهنيا ونفسيا وعقليا، أي أنها تكوين النفس والجسد⁽⁷⁾.

في المعنى الاصطلاحي: تتعد تعريفات التربية قديما وحديثا، بتعدد التيارات الفكرية عبر التاريخ ويستجيب هذا لاعتبارات مختلفة باختلاف نظرة المفكرين إلى طبيعة المتعلم الإنسانية وباختلاف نظرتهم إلى الغايات التربوية، وإلى منهجية التربية ومضامينها⁽⁸⁾، فالتعريف الاصطلاحي يعبر عن تراكم مجموعة من التصورات حول هذا لمفهوم عبر التاريخ، وإنه من الصعوبة أن نجد بين هذه التعريفات حول التربية على مفهومها دقيقا، ولعل أقدمها يعود إلى الأكاديمية الفرنسية والتي وضبطت مفهوم التربية عام 1649م

على أنها العناية التي توجه لتربية الأطفال في مستوى التربية الجسدية والروحية مثلما تعرّفها موسوعة "وبستر" على أنها عملية تبدأ من الميلاد لتنمية قدرات الأطفال المهارية اليدوية والفكرية والوعي الاجتماعي بالتوجيهات والنصائح⁽⁹⁾، ولا يختلف ذلك عما ورد في قاموس "روبير" "Petit Robert" هذا الذي جعلنا ننتهي إلى أن المفهوم الاصطلاحي للتربية يقتضي مجموعة من الدعائم المنهجية أهمها:

- طبيعة الفلسفة التربوية المهيمنة في تلك المرحلة، والفلسفات التربوية عبر التاريخ مختلفة في نظرتها إلى الإنسان وللكون والحقيقة، منها المثالية والطبيعية والوجودية والبراغماتية وغيرها.
- الاتجاهات السياسية القائمة في البلاد وما ترسمه من أهداف عامة، فهدف التربية عند الصينيين ليس كما هو عند اليونانيين، بل تختلف التربية في أهدافها بين الأثينيين والأسبرطيين.
- البعد الذاتي لفلسفة التربية والمربين، الذين يصفون إسقاطات ذاتية على رؤاهم للتربية⁽¹⁰⁾.

يتضح مما سبق ذكره، أن مفهوم التربية قريب من معنى الديمقراطية، فهما مفهومان مترابطان، لأن الحياة الديمقراطية المنشودة تقتضي تكوين الفرد الذي يعي قيمها أي قيم الديمقراطية وعيا وعملا، لأنه من السهل أن يُصنّف المجتمع نفسه ديمقراطيا إلا أنه قد يخالف مبادئ الديمقراطية ممارسة⁽¹¹⁾، فتربية النشء على مبادئ الحرية واحترام الحقوق الإنسانية هي تربية لمبادئ الديمقراطية التي يجب أن تتحول إلى ممارسة حركية في الواقع.

ب- التربية وتنمية الإنسان الديمقراطي:

ترجمة الديمقراطية في الواقع يقتضي توفر الوسائل التي تساعد في تكوين الفرد وتنميته، لتصبح التربية الديمقراطية هي هدف التربية أو كما عبر عنها "جون ديوي" في أن هدف التربية هي التربية ذاتها والفلسفة هي النظرية العامة في التربية⁽¹²⁾، فلا يكون الهدف تنمية الفرد لحاجات اقتصادية نفعية بقدر ما يكون إعداده للحياة وللتربية وفق قيم الحياة الطبيعية المتمثلة في الإنسانية واحترام الحق في الحياة والتفكير والعيش، فذلك التقدير والاحترام والاعتراف بمبادئ تنمي في وعيه وشعوره وبكون هويته.

والاعتراف بالآخر يرتبط بالإقرار بضرورة الحوار بين الثقافات المختلفة والمتقاربة في ظل عصر المعلوماتية، والتربية على تعلم أدبيات الحوار تقتضي إبعاد الهيمنة الثقافية على أساليب التربية، ذلك

الذي يتناغم وقيم الديمقراطية المنشودة حيث نطمح أن تكون فضاء اجتماعي، وقد تنشأ تلك الدعوة إلى تربية الإنسان وفق قيم الديمقراطية في صلة مع العولمة من الآن فصاعداً إمكانات مستقبلية تقتضي التحقق من مبادئ الثقافة الوطنية الأساسية للتربية والتكوين.⁽¹³⁾

ج- التربية في مواجهة العولمة:

1- في مفهوم العولمة وعناصرها:

لغةً: تعني جعل العالم ذا توجه واحد مسيطر عليه تقنياً وثقافياً في إطار حضارة واحدة وهذا هو المعنى الذي حدده المفكرون الغربيون للعولمة، ووضعت كلمة "العولمة" في اللغة العربية للدلالة على هذا المفهوم الجديد، أما اصطلاحاً: فهي تعبر عن تطورين هامين هما التحديث والاعتماد المتبادل ويرتكز المفهوم بمعناه الشامل على التقدم الهائل في المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات) فضلاً عن الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة في كل الساحة الدولية المعاصرة⁽¹⁴⁾

من خلال المتابعة لأدبيات العولمة، وتعدد تعريفاتها وتباين الآراء حول مفهوم العولمة فهناك من ينظر إليها على أنها عملية تطور طبيعي تلقائي تشير إلى زيادة الترابط التدريجي للعالم وضمن هذا التعريف يكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية دور فاعل، بمعنى أن العولمة هي تطور تلقائي لا دخل فيه للقوى السياسية السائدة والمهيمنة على العالم وفي نفس السياق يقول برهان 'غليون': (إن العولمة هي تطور في سياق التطورات والمراحل التي تمر بها الإنسانية)⁽¹⁵⁾ ، ويضعها في سلم التدرج التاريخي عندما يعتبرها تطوراً طبيعياً للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية التي شهدت الثورات والانتقالات التقنية من الثورة التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري ، فالعصر الحديدي فالزراعي والتي بدأت عدة آلاف من السنين قبل الميلاد⁽¹⁶⁾

لذلك، لا نجد للعولمة مفهوماً واحداً شاملاً جامعاً، نظراً لتعدد المترادفات التي تشير إلى مفهومها ومنها (الدولة، والشوملة، والعالمية)⁽¹⁷⁾ فالدولة ظاهرة قديمة وبمقتضاها تتسع منتوجات المنشآت وخدماتها خارج السوق المحلية والبحث عن أكبر حصة من الربح الآتي من تظافر الأعمال، فترقى

المنشآت إلى المستوى الدولي لتأمين مواردها وضمان أرباحها، وذلك بغزو أسواق البيع بعيدا عن الحدود المحلية. وأما الشمولية، فهي المرحلة القصوى التي تسعى إلى بلوغها العولمة والتي يسميها الفلاسفة في إطار القيم الإنسانية بالشمولية المتعالية.

بينما العولمة فتتخطى عتبة منطق الوسائل والمنشآت، وهذا من أجل نزوعها نحو الانتشار الكامل لقدرتها على الإنتاج، من أجل خطة أكثر صرامة في غزو منهجي للسوق العالمية، مع الاعتماد على قوى إيمانها الذاتية أكثر منها على قوى دول ساعدت على حمايتها في مرحلة الدولة، فظاهرة العولمة أدركت ذروتها، في آخر القرن العشرين، مع انتصار الليبرالية واقتصاد السوق على الاشتراكية والاقتصاد الموجه، إن نهاية الاقتصاد الموجه ورفع العوائق على التجارة الدولية والتدفق المالي وكل ذلك؛ كان في صالح العولمة. وقد ورد في دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" سنة 1997م، مفهوما قدمه هؤلاء للعولمة وجاء فيه (إن العولمة تعني تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا)⁽¹⁸⁾. وهذا المفهوم يركز على الجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولى، إذ يشير إلى عدد من المبادئ الاقتصادية منها تحرير الأسواق الوطنية والعالمية ؛ عن طريق التدفقات الحرة المالية والمعلوماتية، التي يكون لها دور في تنمية المجتمعات ورفاهيتها.

غير أن العولمة لم تكن قضية اقتصاديين وحدهم، بل اهتم بها الفلاسفة وعلماء الاجتماع وربطوها بالحدثة، باعتبارها مرحلة مستمرة وأحدث ما وصلت إليه الحدثة، ظهرت عندما أزيلت الحواجز أمام العلاقات الاجتماعية وانتشالها من سياقات التفاعلات الاجتماعية المحلية والضيقة وإعادة ربطها بعضها ببعض عبر الزمان والمكان تحت تأثير قوى الحدثة التي مسّت جميع جوانب الحياة الاجتماعية⁽¹⁹⁾.

هكذا، لا نجد مفهوما واحدا للعولمة متفق عليه عالميا، بل هناك مفاهيم متعددة، وكل طرف يحاول أن يقدم مفهوما يناسب مصلحته الخاصة، على الرغم من تقاطع جميع المفاهيم في أن العولمة ظاهرة أكثر اتساعا حيث تنفتح الحدود وتنمو الاتصالات والتكنولوجيات والعلوم وتتلاقح الثقافات فيما بينها، ذلك التعدد في المفاهيم يبين أن العولمة عملية مستمرة ما زالت في طريقها إلى البلورة والصياغة والتكون. أما ما تهدف إليه الدول الكبرى باسم العولمة في تعاملها مع الأمم الأخرى، بإعادة ضبط المفاهيم التي

سادت العلاقات الدولية في أواخر القرن الماضي، مثل مفهوم السيادة والدولة وغيرهما؛ تحقيق مصالحها المتزايدة وفي كل المجالات.

يتضح مما سبق أن العولمة هي العملية التي يجري بها انتقال الفواعل المختلفة سواء كانت مادية أو فكرية، من محيطها المحلي إلى المحيط العالمي، فقد ركزت في بدايات ظهورها على التجارة والمال مستخدمة وسائل تقنية متقدمة في مجال تقنية الاتصال والمعلوماتية وتوفر وسائل انتقال البضائع ورؤوس الأموال، وشيئاً فشيئاً بدأت تغطي جوانب حياتية أخرى كالجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية، وسوف نتطرق إليها من خلال عناصر العولمة وتياراتها.

2- في عناصر العولمة وتياراتها: تأخذ القواعد الضابطة للعلاقات بين الأفراد والمجتمعات داخل العولمة في التناغم والوحدة، أو ما يعرف بوحدة الأمم، لأنها أي العومة تنبثق إلى العالمية وتطمح إلى جمع البشر المتفرقين منذ قرون، بسبب الجغرافيا والدين واللغة وغيرها، فالشركات تقرر مثلاً أن تكييف منتجاتها وخدماتها لتصنع لها وجوداً في السوق العالمية، فكذا الأمر بالنسبة للأفراد فيمكن لكل واحد أن يصنع لنفسه ضمن وسائل الاتصال التكنولوجية الجديدة وجوداً صورياً في المجتمع العالمي أو ما يعرف بالمجتمع العالمي المتجانس، لذلك ينبغي على الأفراد الذين أدركوا تحديات العولمة وتيقنوا من ضرورة التفاعل معها والانخراط ضمن المجتمع العالمي، أن يتبعوا شعارات العولمة الآتية:

- التفكير بشكل عالمي وترجمة الأفكار بعمل محلي⁽²⁰⁾.

- اللامركزية وشمولية الاستقلال الفعلي، فلا قرارات في متناول الجميع ضمن المنظومة العالمية للاتصال، ولا مجال للدولة الواحدة بالتصرف على أفراد دون المجتمع الدولي، حتى في القضايا الداخلية للدولة المعنية، كالمعلقة بالتجارة وبحقوق الإنسان، بل حتى السياسات التربوية⁽²¹⁾.

- اللاقطرية ويعنون بذلك أن الحدود السياسية المعروفة بين الدول تلاشت أمام طريق العولمة فالاتصالات والتجارة الإلكترونية كسّرت الحدود بين الدول. ويمكن بذلك أن تنتقل أي فكرة إلى كافة أطراف المجتمع الواحد دون قيود ولا شروط، بما فيها النشء الذي هو في طريق التربية⁽²²⁾.

- اقتصاد القرية الكونية والحركة الحرة لرؤوس الأموال والأرباح والبضائع عبر الحدود، وتحرير السوق ليضبط نفسه بنفسه، فأصبح العالم اليوم يتشكل فيه اقتصاد على نمط القرية الكونية تتحرك فيه المعاملات والمبادلات التجارية والمالية والمؤسسات بكل حرية. فاكتملت بهذا المبدأ الشركات الكبرى الكثير من الدول الدولة وتحكمت في أمورها الاقتصادية. لذلك يمثل كل من قانون الحركة الحرة والتنافس الحر أهم خاصيتين للعولمة⁽²³⁾.

هذه المفاهيم التي أتينا على ذكرها، جاءت في مقابل المفاهيم التي كانت سائدة زمن الثنائية القطبية في القرن الماضي، فزوال القطبية قلب المفاهيم التي كانت سائدة (القطرية والمركزية والسيادة) رأساً على عقب، والغاية من تغيير هذه المفاهيم القديمة هي تحقيق منافع ومصالح القوى الكبرى، وأستعمل أدوات لتفسير تلك المفاهيم أدواتاً مثل المنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي، والصندوق النقد الدولي، وتكوين مجموعات اقتصادية وتحالفات سياسية، كمجموعة السبعة الكبرى وغيرهما، والحلف الأطلسي وغيرهما.

لقد اتضح أننا في عصر العولمة نعيش زمناً يوصف بحق زمن العولمة الثقافية التي تربط المجتمعات اقتصادياً وسياسياً وثقافياً بأدوات تقع خارج مجتمعاتهم وذاكرتهم الوطنية، زمن أصبح العالم فيه معرض للهيمنة الثقافية، ومن المؤكد أن منجزات الثورة المعلوماتية الهائلة ووسائل التواصل الجديدة قد أسهمت في تسريع وتوسيع عملية انتشار ثقافة العولمة، بل وفي صناعة مقوماتها أيضاً⁽²⁴⁾.

غير أن الانفصال بين ماهو ثقافي وماهو سياسي، أثر على التطور الاجتماعي وأدى إلى نتائج غير محمود، الأمر الذي بدد الاعتقاد بأن تحرير الأسواق سينعكس على تحرير الإنسان وتزيد من استقلاليتة لذلك تغيرت النظرة إلى العولمة وعناصرها عند الكثير من المجتمعات بما فيها المجتمعات الغربية، فلم ينل الفرد منها إلا رؤية العالم في صور وأصوات أتاحها وسائل الاتصال الجديدة، بينما الشعور بالأمان لم يعد متاحاً خصوصاً عند ولوج الثقافات والقيم وتوحيدها وتنميطها⁽²⁵⁾، لأنها طغت على خصوصيات الثقافة المحلية وقضت عليها، وانعكس الأمر على التربية حيث أثرت النقاشات حول الرؤى التربوية التي ينبغي بناءها في سبيل الحفاظ على المجتمع في خصوصياته الثقافية واحترام حقوق الفرد فيه، وتنمية الحياة الديمقراطية، واشتغل الفلاسفة والمربون على البحث في أدوات راهنة للتربية يمكنها تحقيق ذلك.

د- أدوات التربية الراهنة:

لأجل تكوين مجتمع ديمقراطي في ظل التغير الحاصل والذي أحدثته العولمة وعناصرها، بحث المشتغلين في الميدان التربوي على الوسائل في سبيل بناء مناهج في التربية يمكنها أن تجعل المجتمعات تواكب العولمة وتشعر بالأمان وتحافظ على خصوصياتها الثقافية وتستفيد من التطورات المعلوماتية الجديدة وتحافظ على كيان المجتمع الديمقراطي، وانتهاوا إلى ضرورة أن تتجاوز التربية المناهج التقليدية وأن تتجه إلى أن تكون عملية مركبة تشمل تنمية جميع الجوانب الإنسانية من قدرات عقلية وقوى جسمية وميول عاطفية لتضمن له القدرة على الحياة التشاركية وبصور فعلية، ومن تلك الأدوات التي يمكنها تنمية الفرد الفعال وتحافظ على المجتمع الديمقراطي نذكر:

1- تعلم المعرفة: ويحصل ذلك في المؤسسات التي هي من جنس المدارس والهدف هو تحصيل مضامين البرامج التعليمية والمناهج والتقنيات التي هي مهمة بالنسبة لتكوين الأطفال وكذا الشباب وما يتم إيصاله يهدف إلى تربية جسدية وعاطفية واجتماعية ولغوية بوصفه معرفة، والهدف ليس التربية على ما هو موجود فقط بل تتضمن التغيير المجدد للمعلومات الحاصلة من أجل إعادة هيكلة ما حصل من المعرفة، وبالتالي يستهدف التعلم إلى تنمية الإدراك وربط المعارف فيما بينها⁽²⁶⁾.

2- تعلم العمل: يمكن استغلال القدرات الجسدية المتعلمين من أجل تحصيل معرفة علمية وتقنية ولا يكون ذلك بتلقي المعلومات بل العيش ضمن وضعيات اجتماعية تمثل المحاكاة حتى يضمن المعرفة العملية وهي جزء مهم في ملكات كل متعلم التي تُبنى عليها المعرفة النظرية والاجتماعية والعملية كما يجب أن يُبنى التعليم الجديد على فهم الطباع الفردية وعمليات التكوين على هذا الأساس وتشجيع عمليات التعلم المناسبة، لذلك يجب تنمية الفروق المختلفة بين الخصائص الثقافية للمجتمعات وأنظمة التعليم فيها.

فممارسات الحياة اليوم ضمن هذا التغير الحاصل والمستمر والذي فرضته العولمة يقتضي تنمية قدرات الفرد والمجتمع، فلا بد للفرد أن يتعلم كيف يكون حراً وذو كفاءة قادر على التعبير عن مشاعره ويتقبل الآخر ويؤمن بالاختلاف ويتحمل الصراع وينبذ العنف، تلك هي صفات الفرد وملامح الحياة الديمقراطية التي يجب أن يحياها وتضعها كل تربية جديدة غايتها، فتكوين الفرد على ذلك المنوال مهمة التربية اليوم تربية تأخذ بأدوات تعليمية قوامها تعليم المعرفة وتعليم العمل يشملان كل ما هو جسمي ونفسي اجتماعي⁽²⁷⁾.

خاتمة:

إن ما نستطيع أن نجعله من استنتاجات عامة حول هذه الدراسة أن التربية قادرة على أن تسهم في صياغة الفضاء الديمقراطي العام في المجتمع وبناء المستقبل في ظل تحديات العولمة، إذا ما استطاعت أن تنمي العديد من الكفاءات في الأفراد، وذلك:

- لا تقتصر على إنتاج كفاءات اقتصادية بل تسهم في تنمية الفرد في جميع جوانبه الجسدية والنفسية والاجتماعية.

- تكوين الإنسان في المجتمعات الديمقراطية يقتضي تنمية روح الاحترام والاعتراف بالآخرين والقدرة على قبول أفكارهم باعتبارها تجربة عقلية حيوية متغيرة.

- تنمية الفرد على حسن التعامل مع الغير يفرضه العالم المتعولم لأن الثقافات المختلفة أضحت متواصلة ومتداخلة لدرجة اضمحلال الاختلاف بينها، بمعنى ضرورة تكوين مشترك بين الثقافات.

- إعطاء الأولوية في التربية لتعليم المعرفة، لأن الغرض هو بناء مجتمع المعرفة، مجتمع لا حدود فيه ولا ثبات للمعرفة، فهي في تطور وتغير متسارعين، وتعزيز القدرات والمواهب في المتعلمين ليس لنقل المعرفة فقط بل للاستعداد على هيكلتها والتفاعل مع متغيراتها ومستجداتها.

- الإيمان بفاعلية التربية عن طريق العمل لأن الحضور الجسدي في عصر المعلوماتية أمر ضروري طالما أن الجسد يستبطن قدرات يمكن تنميتها وتفعيلها وتحويلها إلى كفاءات لتحصيل معرفة عملية وتقنية تساعده على التفاعل مع عصر التقنيات والمعلوماتية.

- يمكن للتربية أن تنمي في الفرد كيف يتقبل حياته وبالتالي تقبل ذاته في مقابل غيره الذي يشاركه الحياة في هذا العالم المتعولم، والذي عليه أن يتقبله بأساليب الحوار ونبذ الهيمنة والعنف.

وبفضل هذه الأبعاد تتحدد أهداف التربية وأدواتها في سبيل تنمية الفرد والجماعة وبناء حياة ديمقراطية في ظل تحديات العولمة.

الهوامش:

- 1- محروس سيد مرسى، التربية والطبيعة الإنسانية في الفكر الإسلامي وبعض الفلسفات الغربية، دار المعارف القاهرة، 1988م، ص106.
- 2- جون ديوي، التربية في العصر الحديث، ج. 1، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ومحمد حسين المقرجي، مراجعة محمد بدران، مكتبة النهضة المصرية، 1949م، ص56.
- 3-Lucien Morin et Louis Brunet. Philosophie de L'éducation, Les Sciences de L'éducation, p10.
- 4- معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد الأول، ط1، بيروت، لبنان 1986، ص247.
- 5- القاموس الصحاح، الموقع الإلكتروني: <http://www.baheth.info/all.jsp?term>
- 6- ياسين الأيوبي، التربية في التراث العربي، مجلة المعرفة السورية، العدد 378، مارس 1995م ص71
- 7- رونية أوبر، التربية العامة، ترجمة عبد الله عبد الدايم، ط6، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان 1983م، ص22.
- 8- محمود سيد سلطان، مقدمة في التربية، مؤسسة دار الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت 1977م ص73.
- 9- بدر محمد ملك، مفاهيم أساسية في أصول التربية، مكتبة الفلاح، الكويت، 1999، ص21.
- 10- رونية أوبر، التربية العامة، ص23.
- 11- المجتمع اليوناني الذي يُعد مهد للديمقراطية ظل مجتمعاً طبقياً في كل تصورات فلاسفتها ومفكره فحتى جمهورية أفلاطون المثالية تتشكل من طبقات وتُحد فيه الحريات في حين العدالة والمساواة واحترام للآخر والحرية هي مبادئ الديمقراطية الحقّة.
- 12- جون ديوي، التربية في العصر الحديث، ج. 1، ترجمة عبد العزيز عبد المجيد ومحمد حسين المقرجي، مراجعة محمد بدران، مكتبة النهضة المصرية، 1949م، ص56.
- 13- فتحي التريكي، التربية والديمقراطية (أقطار عربية ومسلمة وأوروبية تتحاور)، ص11.
- 14- عبيد، نايف علي، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 221، 1997، ص29.
- 15- المرجع نفسه، ص29.
- 16- المرجع نفسه 29.

17- وهي في اللغة الفرنسية على التوالي: الدولة "Internationalisme"، والشوملة: "Globalisme" والعالمية: "Universalisme". وتجدر الإشارة أن إلى أنه كثيرا ما استعمل لفظ العولمة بالمعنيين (الدولة والشوملة) في الكثير من القمم العالمية الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة.

18- سامي نشار وحامد عمار، سامي نشار وحامد عمار، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، الدار المصرية اللبنانية، 2008م، ص75.

19- المرجع نفسه ص76.

20- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 1998، ص136.

21- المرجع نفسه، ص136.

22- سامي نشار وحامد عمار، قضايا تربوية في عصر العولمة وما بعد الحداثة، ص80.

23- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص137.

24- عبد الرزاق الدواوي، في الخطاب عن المثاقفة والهوية الثقافية، مجلو أيس العدد2، السداسي الأول 2007، دار الصحافة، القبة، الجزائر، ص16.

25- فتحي التريكي، التربية والديمقراطية (أقطار عربية ومسلمة وأوروبية تتحاور)، ص14.

26- توقع "هيدغر" هذا التغير في العالم ، وأشار إلى أنه أصبح صورة والفرد صار فيه غريبا، الأمر الذي انعكس على إدراك العالم وأصبح إدراكه متنوعا.

27- فتحي التريكي، التربية والديمقراطية (أقطار عربية ومسلمة وأوروبية تتحاور)، الدار المتوسطة للنشر، ط1، بيروت- تونس، 2010، ص15.